

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 104 @ وَالْقَصَصَاصِ . عَلَى أَنْزِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْفُرَادُ السَّتِي

تَتَنَزَّلُ وَلِهَا كَلِمَةٌ (رَجُلٍ) فِي الْوَأَقِعِ غَيْرَ مُتَسَاوِيَةٍ حُكْمًا
فَمِنْهَا الْعَاقِلُ السَّذِي يَكُونُ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ وَالْإِمَامَةِ وَمِنْهُمْ
الْمَجْنُونُ السَّذِي لَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لِمَا
كَانَ اِخْتِلَافًا عَارِضًا وَلَيْسَ بِأَصْلِيًّا فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ . هَذَا وَبِمَا
أَنَّ أَهْلَ الْمُعِيزَانِ يَدْحَثُونَ فِي الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ
وَالْعَرَضُ وَالْحَقِيقَةُ فَيَعْدُونَ الْإِنْسَانَ نَوْعًا ، أَمَّا أَهْلُ
الشَّرْعِ فَبِمَا أَنْزَهُمْ يَدْحَثُونَ عَنْ الْإِنْسَانَ مِنْ حَيْثُ الْاِحْتِكَامُ
الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ فَيَعْدُونَ وَنَهَ جِنْسًا وَعَلَايَهُ يُفْهَمُ
مِنْ هَذِهِ التَّفْصِيْلَاتِ كُلِّهَا أَنَّ التَّعْرِيفَ السَّذِيَّ وَرَدَّ فِي
الْمَجَالَةِ تَعْرِيفًا لِلْجِنْسِ غَيْرَ مُنْطَبِقٍ عَلَيَّ تَعْرِيفِ
الْأَصُولِيِّينَ وَلَا تَعْرِيفِ الْفُقَهَاءِ . وَقَدْ عَرَّفَتْ الْمَجَالَةُ
الْجِنْسَ هُنَا لِلزُّومِ فِي الْبَيْعِ وَالْوَكَالَةِ . (الْمَادَّةُ 141)
الْجُزْأُفُ وَالْمُجْزَأُفَةُ : بَيْعٌ مَجْمُوعٌ بِرَأْسِ الْجُزْأُفِ :
تَعْرِيبُ كَلِمَةٍ (كُزَافٌ) الْفَارِسِيَّةِ . وَهُوَ الْبَيْعُ بِالنَّظَرِ
وَالْحَدْسِ وَالتَّخْمِينِ بِرَأْسِ كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ (شَرْحُ الْمَجْمَعِ) .
وَيَكُونُ الْجُزْأُفُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : 1 - فِي الْمَبْيَعِ كَبَيْعِ صَبْرَةٍ
حِنْطَةٍ بِدُونِ ذِكْرِ كَيْلِهَا وَبَيْعِ كَوْمٍ تَبِينِ بِدُونِ ذِكْرِ وَزْنِهِ .
وَهَذَا هُوَ بَيْعُ الْجُزْأُفِ . وَسَيَأْتِي فِي الْمَادَّةِ (4218) مَا يُوضِّحُ
ذَلِكَ تَمَامَ التَّوَضِيحِ . 2 - فِي الثَّمَنِ : وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ شَخْصٌ
لَاخِرَ : قَدْ اشْتَرَيْتَ دَارَكَ هَذِهِ بِمَا فِي هَذَا الْكَيْسِ مِنْ الْجُنْدِيَّهَاتِ
وَلَمْ يَكُنْ عَدَدُهَا وَلَا وَزْنُهَا مَعْلُومًا . وَهَذَا الْبَيْعُ لَا يَكُونُ
بَيْعَ جُزْأُفٍ . 3 - فِي الْبَيْعِ وَفِي الثَّمَنِ مَعًا : وَذَلِكَ كَشِرَاءِ
صَبْرَةٍ حِنْطَةٍ بِنُقُودٍ يُشَارُ إِلَيْهَا وَمَقْدَارُ الْحِنْطَةِ وَمَقْدَارُ
النُّقُودِ غَيْرُ مَعْلُومَيْنِ . وَهَذَا الْبَيْعُ يُعَدُّ جُزْأُفًا بِالنَّظَرِ
إِلَى الْمَبْيَعِ . (الْمَادَّةُ 142) حَقُّ الْمُرُورِ هُوَ حَقُّ الْمَشِي فِي
مِلْكِ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ مَمْلُوكَةً لِشَخْصٍ

وَلَاخِرَ الْحَقِّ بِأَنْ يَمُرَّ مِنْهَا فَقَطٌ . وَهَذَا الْحَقُّ مِنْ الْحُقُوقِ الْمُجَرَّدَةِ الَّتِي تَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ كَمَا سَيَجِيءُ فِي الْمَادَّةِ (1227) . (الْمَادَّةُ 143) حَقُّ الشُّرْبِ : هُوَ نَصِيبُ مُعَيَّنٍ مَعْلُومٍ مِنَ النَّهْرِ وَيَكُونُ عَامًّا أَوْ خَاصًّا بِمَزْرَعَةٍ أَوْ بُسْتَانٍ أَوْ حَدِيقَةٍ . (رَاجِعْ الْمَادَّةَ 1262) وَيُعَيَّنُ مَقْدَارُ هَذَا الْحَقِّ بِالزَّمَنِ تَارَةً وَأُخْرَى بِأَنْزَابِيٍّ أَوْ فَجَوَاتِ ذَاتِ التَّسَاعِ مُعَيَّنِينَ . (الْمَادَّةُ 144) حَقُّ الْمَسِيلِ حَقُّ جَرِيَانِ الْمَاءِ وَالسَّيْلِ وَالتَّوَكَّافِ مِنْ دَارٍ إِلَى الْخَارِجِ . أَيْ أَنْ يَكُونَ الْمَحِلُّ السَّيِّدِيَّ يَسِيلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ مِلَاكًا لِغَيْرِ صَاحِبِ الدَّارِ وَلِصَاحِبِ الدَّارِ حَقُّ الْإِسَالَةِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحِلِّ فَقَطٌ وَحَقُّ الْمَسِيلِ هَذَا كَحَقِّ الْمُرُورِ مِنَ الْحُقُوقِ الْمُجَرَّدَةِ الَّتِي تَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا